وما يهلكنا الا الدهر وقوله واجب الوجود رد به على من قال
ان الله جسم لانه لو كان كذلك لكان جايز الوجود وقوله ه
موصوف بالصفات رد به على المعطلة وقوله منزه رد به
على من وصف الله بالنقص وقوله لا شريك له في المخلوقات
رد به على القدرية وفي عبارة اذ معنى الالوهية الخ فيه
دور اذ معرفة الالوهية متوقفة على معرفة الاله والاله
يتوقف على معرفة الالوهية واجيب بان هذا تفسير معقول
وليس تعريفا بالحد او يقال ان اله جامد ولا يتوقف على
الالوهية الا لو كان مشتقا وقوله كل ما عداه هو ما سواه
عدل عنه لقبح اللفظ اما استغناؤه جل وعلا عن كل ما سواه
فهو يوجب له الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس والتنزه عن النقايص ويدخل في ذلك وجوب السمع
له تعالى والبصر والكلام اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات
لكان محتاجا الى المحدث او المحل او من يدفع عنه النقايص
ويوجد منه تنزهه تعالى عن الاغراض في افعاله واحكامه ه
والا لزم افتقاره تعالى الى ما يحصل له غرضه كيف وهو جل
وعلا الغني عن كل ما سواه اعلم ان العقايد بالنسبة الى
ادراجها واخذها من الاستغناء وهو ما لا يتوقف عليه ه
العقل كالسمع والبصر والكلام ولوازمها لحصول التنافي بين
نقايضها والاستغناء وانتفاء التنافي بين نقايضها والافتقار
وبيانه ان اتصاف الاله باضداد هذه الصفات يستلزم
الاحتياج الى من يكمله والاحتياج مناف للاستغناء ولانتفاء
هذه الاضداد الافتقار لعدم توقف الفعل على السمع ه

والبصر

والبصر والكلام وصحة ضرورة عمن لم يتصف بهذه الصفات
وقد شوهد ذلك بالفعل المسند في الشاهد لمن شهد
منه مجازا وقسم يوخذ من الافتقار وهو الوحدانية
وحدوث العالم لحصول التنافي بين نقيضها والافتقار
وانتفاء التنافي بين نقيضها والاستغناء وبيانه ايضا ان ه
الوحدانية لو انتفت لتعدد الاله لزم ان تستغني الحوادث
بكل واحد منهما بالخصوص عن الاخر فينتفي الافتقار
وحدوث العالم ايضا لو انتفى لكان قديما فيكون واجب
الوجود وكل واجب فهو مستغن فيمنع الافتقار وما بقي
من العقايد يصح اخذها من الاستغناء ومن الافتقار الا انه
نسب للاستغناء ما كان اخذه منه اظهر ونسب للافتقار
ما كان اخذه منه اظهر وقد نسب هذا للشيخ في خط ه
وجدته مقيد عنه لكن الذي ظهر لنا ان هذا انما يصح ابتدا
من غير نظر الى ما يوول اليه الصمم والعمى والبكم من الافتقار
لمن يكمله والحدوث لمماثلة الموصوف بها للحوادث فيكون
عاجزا فلا يفتقر اليه شيء اما اذا نظرنا الى هذا فتوخذ اضدادها
ايضا من الافتقار وكذا ايضا الوحدانية اذا نظرنا الى استلزام
العدم للعجز واستلزام العجز لنفي الافتقار اليه ومما قلناه
للحوادث فيما يجب لها من العجز والحدوث الموجب للاحتياج
الى المحدث فتوخذ الوحدانية من الاستغناء ايضا واخذ
حدوث العالم من الافتقار فقط صحيح على كل حال والله
الموفق للصواب واما ما ذكره الشيخ فمن غير نظر الى تتبع
ما يوول اليه الامر بل بنظر ما يلزم من حصوله التنافي بين